أحكام نظرية الظروف الطارئة

سنقسم هذا القسم الى ثلاثة محاور؛ في الأول نتطرق لشروط نظرية الظروف الطارئة وفي الثاني مجال تطبيقها، وفي الثالث آثارها.

اولا: شروط نظرية الظروف الطارئة

لتطبيق نظرية الظروف الطارئة ينبغي توافر الشروط الآتية:

أ- أن يقع حادث استثنائي

المقصود بالحادث الاستثنائي الحادث الذي لا يندرج في عداد الحوادث التي تتعاقب تقع وفقاً لنظام معلوم، أي ذاك الحادث الذي يندر وقوعه، بحيث يبدو شاذاً بحسب المألوف من شئون الحياة، فلا يعول عليه الرجل العادي ولا يدخل في حسبانه، كالحروب والزلازل وانتشار الأوبئة إلى غير ذلك من النوازل والأحداث.

وقد ثار خلاف بين الفقهاء حول مدى اعتبار التشريعات الصادرة عن السلطة العامة، والتي تؤدي إلى قلب اقتصاديات العقد من الحوادث الاستثنائية. ذهب رأي في الفقه إلى أن الحادث يجب أن لا يكون من عمل السلطة العامة وأن التشريع ولو كان من شأنه التأثير على حقوق والتزامات المتعاقدين وسبب اختلال التوازن بينهما لا يمكن اعتباره حادثاً استثنائياً يبرر تطبيق نظرية الظروف الطارئة. في حين يرى الفريق الآخر، أن الذي يبرر الأخذ بالنظرية هو أن يؤدي الحادث إلى قلب اقتصاديات العقد، وأن

التشريع في حد ذاته يبرر الأخذ بالنظرية المذكورة وهو لا يختلف عن أي حادث آخر في هذا الإطار.

ب- أن يكون الحادث الاستثنائي عاماً

لا يكفي لإعمال نظرية الظروف الطارئة وقوع حادث استثنائي بل يلزم أن يكون عاماً، أي ليس خاصاً بالمدين، ولا يشترط لتوافر صفة العمومية في الحادث الاستثنائي أن يشمل الناس جميعهم بل يكفي أن يمس طائفة منهم كالحريق الذي يلتهم حياً أو مدينة في ظروف استثنائية غير متوقعة، وعلى هذا فإذا كان الحادث خاصاً بالمدين أياً كانت فداحته كالموت أو الإفلاس، فلا مجال لتطبيق نظرية الظروف الطارئة، فيجب أن يصيب الحادث المدين من خلال طائفة من الناس.

ويلاحظ أن اشتراط صفة العمومية يتعارض مع الغاية التي شرعت من أجلها نظرية الظروف الطارئة فغاية هذه النظرية هي تحقيق العدالة التي تملي رفع الارهاق عن المدين، فهي إذا خاصة بالمدين المرهق فإذا تقيد الحادث الاستثنائي بشرط العمومية، امتنع تحقيق العدالة في حالات كثيرة، وقد يكون الحادث الاستثنائي في هذه الحالات عاماً، وبذلك يضيق نطاق تطبيق النظرية، وتفقد كثيراً من معناها.

ج- أن يكون الحادث غير متوقع ولا يمكن تفاديه

يلزم أن يكون الحادث غير متوقع الحدوث وغير ممكن دفعه، فإذا كان الحادث متوقعاً أو غير متوقع ولكن يمكن تفاديه فلا تنطبق النظرية. ولا يكفي لانطباق النظرية أن يكون المتعاقد نفسه لم يتوقع أن يطرأ الحادث الطارئ وإنما يجب ألا يكون بوسع الرجل العادي أن يتوقع حدوثه من فمعيار التوقع ليس شخصياً وإنما معيار موضوعي، ولهذا فإنه لا يجوز للمتعاقد أن يطالب بتعديل العقد بسبب حادث لم يتوقع وقت التعاقد حصوله، ما دام الرجل العادي كان يمكنه توقعه.

ويلاحظ أخيراً أنه لا أثر للحادث الطارئ إذا كان في إمكان المدين أن يتفادى نتائجه، فالمدين ملزم بأن يتوقي ما يمكن تجنبه حرصاً على الوفاء بالتزامه فإن لم يفعل فلا يجوز له أن يتحصن بأن الظرف كان طارئاً واستثنائياً ولو كان غير متوقع الحدوث.

د- يلزم أن يقع الحادث بعد إبرام العقد وقبل تمام تنفيذه

إن السمة الأساسية التي يتصف بها الحادث الذي يجيز تطبيق نظرية الظروف الطارئة هو أن يكون طارئاً، بمعنى أن يقع بعد إبرام العقد، وقبل تمام تنفيذه، فإن كان الحادث

قد وقع قبل ابرام العقد، ما نهض سببا لتعديل أثاره، إذ المفروض هنا أن المتعاقدين قد علما به وارتضيا العقد على اعتبار وجوده وكذلك لا تنطبق النظرية إذا كان الحادث قد وقع بعد تنفيذ العقد بالنسبة إلى كل آثاره، فإن كان العقد، عند وقوع الحادث بقد تم تنفيذه بالنسبة إلى بعض آثاره دون بعضها الآخر، سرت النظرية بالنسبة إلى القدر الذي لم يتم تنفيذه.

و- أن يترتب على الظرف الطارئ الإرهاق في تنفيذ الالتزام

يشترط لتطبيق نظرية الظروف الطارئة أن يترتب عليها أن يصبح تنفيذ الالتزام مرهقا بالنسبة للمدين والإرهاق غير الاستحالة، فهذه الأخيرة تؤدي إلى انفساخ العقد تلقائيا، أما في حالة الإرهاق فإن التنفيذ ممكن ولكنه يكلف المدين خسارة فادحة على نحو يخل بالتوازن المالي للعقد. وشرط الارهاق هو أهم الشروط الواجب توافرها لإمكان تطبيق نظرية الظروف الطارئة فهذا الشرط هو الذي ينقل النظرية من الميدان النظري إلى الميدان التطبيقي والعملي.

ثانيا: مجال سريان نظرية الظروف الطارئة

أن النطاق الذي تنحصر نظرية الظروف الطارئة في حدوده هو الالتزام التعاقدي، أي الالتزام الناشئ عن العقد، أما الالتزامات الأخرى التي لا تنشأ من العقد فلا تسري عليها النظرية.

ذهب اتجاه في الفقه إلى أن نظرية الظروف الطارئة لا تطبق إلا على عقود المدة وذلك على أساس أن هذه العقود تتسم بطابعين يبررا تطبيق هذه النظرية، الطابع الأول هو التعاقب في اداءات الالتزام من خلال المدة، والثاني أن هناك توازنا بين الأداءات المتقابلة للطرفين من منظور مالي. وذهب اتجاه آخر إلى القول بأن النظرية تنطبق على العقود الفورية أيضاً ذلك أن نظرية الظروف الطارئة تقوم على سند من العدالة، وهذه العدالة لا تميز بين عقد فوري مؤجل التنفيذ وعقد مدة متراخي التنفيذ.

إلا أن الرأي الراجح في الفقه يذهب إلى استبعاد العقود الاحتمالية التي تعرض أحد المتعاقدين الاحتمال الكسب الكبير أو الخسارة الفادحة من مجال نظرية الظروف الطارئة، والمثل على ذلك عقد المضاربة في بورصة الأوراق المالية.

ثالثا: آثار نظرية الظروف الطارئة

إذا توافرت شروط الظروف الطارئة جاز للقاضي تبعاً للظروف وبعد الموازنة بين مصلحة الطرفين الالتزام المرهق إلى الحد المعقول.

أ- ضوابط سلطة القاضي في تعديل العقد

1. مراعاة القاضي للظروف المحيطة بالقضية: لاشك أن القاضي وهو بصدد رد الالتزام المرهق إلى الحد المعقول إنما يفعل ذلك من خلال الظروف المحيطة بالجو العام الذي تنفذ فيه الالتزامات التعاقدية.

2. قيام القاضي بالموازنة بين مصلحة الطرفين: لقد ألزم المشرع القاضي عند إجراء التعديل الذي يراه مناسباً أن يوازن بين مصالح الطرفين، ويكون ذلك أولاً في اختيار نوع التعديل الذي يجب إجراؤه على العقد كما يكون ثانياً، بعدم تحميل أحد المتعاقدين وحده على الحادث الطارئ.

ب- صور سلطة القاضي في تعديل العقد

1. إنقاص الالتزام المرهق: قد يرى القاضي أن رفع الارهاق عن كاهل المدين يكون بإنقاص الالتزام المرهق ذاته مثال ذلك أن يتعهد شخص بتوريد كمية من الصلب ثم يرتفع سعره ارتفاعاً باهضاً.

2. زيادة الالتزام المقابل للالتزام المرهق: وفي هذه الحالة تقضي المحكمة بزيادة التزام الدائن لإحداث التوازن العادل المطلوب ومن ذلك رفع ثمن سعر التوريد عن الثمن المتفق عليه.

3. وقف تنفيذ العقد: قد يرى القاضي في حدود هذه النظرية لا إنقاص الالتزام المرهق ولا زيادة الالتزام المقابل ولكن وقف تنفيذ العقد خلال فترة محدد أو غير محددة من الوقت إذا كانت الظروف الطارئة تتميز بطابع وقتي.

Provisions of the Theory of Emergency Circumstances

We will divide this chapter into three sections. The first deals with the conditions of the Theory of Emergency Circumstances, the second with its scope of application, and the third with its effects.

Section One: Conditions of the Theory of Emergency Circumstances

For the Theory of Emergency Circumstances to apply, the following conditions must be met:

A- The occurrence of an exceptional event

An exceptional event refers to an incident that does not fall within the ordinary course of events occurring according to a known system. It is an event that occurs rarely and appears abnormal according to the usual affairs of life, such that the ordinary person does not rely on it or take it into account, such as wars, earthquakes, epidemics, and other calamities.

There has been a disagreement among jurists regarding whether legislation issued by public authorities, which overturns the economics of the contract, constitutes an exceptional event. One view holds that the event must not be an act of public authority. However, the other team believes that what justifies the adoption of the theory is that the event leads to overturning the economics of the contract, and legislation in itself justifies the application of the theory.

B-The exceptional event must be general

It is not sufficient for the application of the theory that an exceptional event occurs; it must also be general, meaning not specific to the debtor. The condition of generality does not require the event to affect all people, but it is sufficient if it affects a group of them, such as a fire consuming a neighborhood or city. Thus, if the event is specific to the debtor (like death or bankruptcy), the theory does not apply.

C- The event must be unforeseeable and inevitable

The event must be unforeseeable and impossible to repel. If the event was foreseeable, or unforeseeable but avoidable, the theory does not apply. The standard for foreseeability is objective, not subjective; it is based on whether an ordinary person could have predicted it. Furthermore, if the debtor could have avoided the consequences of the event but failed to do so, they cannot invoke the theory.

D- The event must occur after the conclusion of the contract and before its full execution

A fundamental feature is that the event must be "emergent," occurring after the contract's conclusion and before completion. If it occurred before the contract, the parties are presumed to have known it. If the contract was partially executed, the theory applies only to the unexecuted portion.

E- The emergency circumstance must render the execution of the obligation onerous (Hardship)

The theory requires that the execution of the obligation becomes onerous (causing hardship) for the debtor, not impossible. Impossibility leads to contract termination (Force Majeure), whereas hardship means execution is possible but threatens the debtor with exorbitant loss, disrupting the financial balance of the contract. This condition is the most critical as it moves the theory from theoretical to practical application.

Section Two: Scope of Application

The scope of this theory is confined to contractual obligations. A trend in jurisprudence suggests it applies only to contracts of duration (continuous execution) because they involve a time element and an implied condition that circumstances remain unchanged. Another trend argues it applies to instantaneous contracts as well if execution is deferred, as the theory is based on justice which does not discriminate based on contract type. However, the prevailing opinion excludes purely aleatory (speculative) contracts where risk is inherent, such as stock exchange speculation.

Section Three: Effects of the Theory

If the conditions are met, the judge may, depending on the circumstances and after balancing the interests of both parties, reduce the onerous obligation to a reasonable limit.

First: Controls on Judicial Authority in Modifying the Contract

1. Consideration of surrounding circumstances: The judge must view the onerous obligation within the general context of the contract's execution.

2. Balancing interests: The legislator requires the judge to balance the interests of both parties, ensuring that the burden of the emergency event is not borne by one party alone, but distributed according to justice.

Second: Forms of Judicial Modification

1. Reducing the onerous obligation: The judge may reduce the quantity of goods to be supplied if prices rise exorbitantly.

2. Increasing the counter-obligation: The court may increase the price paid by the creditor to share the burden of the price increase.

3. Suspending the contract: If the emergency is temporary, the judge may order a suspension of execution until the circumstances pass.

جدول المصطلحات القانونية (Legal Terminology)

المصطلح بالعربية (Arabic Term)	المصطلح بالإنجليزية (English Term)
نظرية الظروف الطارئة	Theory of Emergency Circumstances / Hardship Theory
القوة القاهرة	Force Majeure
الإرهاق / العنت	Hardship / Onerousness
الالتزام التعاقدي	Contractual Obligation
اختلال التوازن العقدي	Contractual Imbalance
الاستغلال	Exploitation
عقود الإذعان	Adhesion Contracts / Standard Form Contracts
حادث استثنائي	Exceptional Event
سلطة القاضي	Judicial Authority / Judicial Discretion
تعديل العقد	Contract Modification / Adjustment
حسن النية	Good Faith
غير متوقع	Unforeseeable
لا يمكن دفعه (مستحيل التفادي)	Inevitable / Unavoidable

المصطلح بالعربية (Arabic Term)	المصطلح بالإنجليزية (English Term)
المدين	Debtor / Obligor
الدائن	Creditor / Obligee
تنفيذ العقد	Performance of Contract / Execution
فسخ العقد	Termination of Contract / Rescission
وقف التنفيذ	Suspension of Performance
النظام العام	Public Order / Public Policy
خسارة فادحة	Exorbitant Loss / Gross Loss
استحالة التنفيذ	Impossibility of Performance
العقد شريعة المتعاقدين	Pacta Sunt Servanda (The contract is the law of the parties)
عقود المدة / العقود المستمرة	Contracts of Duration / Continuous Contracts
العقود الاحتمالية	Aleatory Contracts

جداول المقارنة (Comparison Tables)

1. الظروف الطارئة / القوة القاهرة (Emergency Circumstances vs. Force Majeure)

وجه المقارنة (Aspect)	الظروف الطارئة (Emergency Circumstances)	القوة القاهرة (Force Majeure)
الأثر على الالتزام (Effect on Obligation)	تجعل التنفيذ مرهقاً ولكنه ممكن (Onerous but possible).	تجعل التنفيذ مستحيلاً استحالة مطلقة (Absolutely Impossible).
مصير العقد (Fate of Contract)	بقاء العقد مع تعديله (Modification/Adjustment).	انقضاء الالتزام وفسخ العقد (Termination/Dissolution).
دور القاضي (Role of Judge)	يتدخل لتوزيع الخسارة ورد الالتزام للحد المعقول.	يحكم ببراءة ذمة المدين وسقوط الالتزام.

2. الظروف الطارئة / الاستغلال (Emergency Circumstances vs. Exploitation)

وجه المقارنة (Aspect)	الظروف الطارئة (Emergency Circumstances)	الاستغلال (Exploitation)
الطبيعة القانونية (Legal Nature)	واقعة مادية خارجية طارئة (External Event).	عيب من عيوب الرضاء (Defect of Consent).
وقت التحقق (Timing)	تطرأ بعد إبرام العقد وأثناء التنفيذ.	يعاصر لحظة إبرام العقد (Formation).
الإرادة (Volition)	لا علاقة لها بإرادة الأطراف (خارجية).	مرتبط بنية استغلال ضعف المتعاقد الآخر.

3. الظروف الطارئة / الإذعان (Emergency Circumstances vs. Adhesion)

وجه المقارنة (Aspect)	الظروف الطارئة (Emergency Circumstances)	الإذعان (Adhesion)
وقت الاختلال (Timing of Imbalance)	يحدث لاحقاً للتعاقد بسبب ظروف جدت.	يصاحب نشأة العقد (Born with the contract).
حرية التعاقد (Freedom of Contract)	الإرادة كانت حرة تماماً عند التعاقد.	الإرادة مقيدة بضغط اقتصادي (Take it or leave it).
التشابه (Similarity)	كلاهما يسمح للقاضي بالتدخل لتعديل الشروط التعسفية أو المرهقة حماية للطرف الضعيف، وكلاهما يتعلق بالنظام العام.	

Analytical Comparison (English)

a) Emergency Circumstances vs. Force Majeure: Key Distinctions

The primary distinction between emergency circumstances and force majeure lies in the possibility of performance. While force majeure renders the execution of the obligation absolutely impossible, leading to the automatic termination of the contract, emergency circumstances merely make the execution excessively onerous (hardship) for the debtor without being impossible. Consequently, the legal remedy differs significantly: force majeure completely releases the debtor from liability due to impossibility, whereas emergency circumstances empower the judge to modify the contract terms to restore economic equilibrium rather than destroying the contractual bond.

b) The Concept of Hardship in Contract Law

Hardship (L'imprévision) serves as the cornerstone for the theory of emergency circumstances, acting as the trigger for judicial intervention. It does not refer to mere inconvenience or a reduction in profit margins, which are standard commercial risks; rather, it denotes a situation where performance threatens the debtor with exorbitant loss that disrupts the transaction's economy. This concept introduces a moral dimension to contract law, suggesting that rigid adherence to the original terms in the face of unforeseen catastrophes is contrary to the principles of good faith and justice.

c) Emergency Circumstances vs. Exploitation: Fundamental Differences

The distinction between these two concepts centers on the source of the imbalance and the timing of its occurrence. Exploitation is a defect of consent that exists at the moment of contract formation, arising from one party's intentional manipulation of the other's weakness or need. In contrast, emergency circumstances are purely external, objective events (like wars or natural disasters) that occur after a valid contract has been freely entered into. Therefore, while exploitation attacks the validity of the contract's formation, emergency circumstances address the equity of its continued execution.

d) Adhesion Contracts and Emergency Circumstances: A Comparative Analysis

While both doctrines allow for judicial interference to protect a weaker party, they address different phases of the contractual life cycle. Adhesion contracts involve a structural imbalance present at the inception of the agreement, where one party dictates terms on a "take it or leave it" basis. Conversely, the theory of emergency circumstances protects a debtor who negotiated freely but was later struck by unforeseen events during the performance phase. However, both share a public order nature, meaning parties cannot waive the protection these laws afford them in advance.

e) Judicial Authority in Contract Modification

The theory of emergency circumstances grants the judge exceptional powers that deviate from the traditional principle of *Pacta Sunt Servanda*. Normally, a judge's role is limited to interpreting or enforcing the contract, but under this theory, the judge assumes a "revisionist" role to rewrite terms, reduce obligations, or increase prices. This authority is strictly regulated; the judge must balance the interests of both parties, ensuring that the creditor does not bear the full brunt of the emergency while relieving the debtor of exorbitant loss.

f) Contractual Balance and Fairness in Emergency Situations

The ultimate goal of applying the theory of emergency circumstances is to restore the "Contractual Balance" that was destroyed by external events. This does not imply erasing all loss for the debtor, but rather distributing the risk of the unforeseen event between the parties in a manner consistent with distributive justice. By adjusting the contract to a "reasonable limit," the law prioritizes the survival of the economic relationship and the stability of transactions over the rigid enforcement of text that has become oppressive due to changed reality.